

الكنوبور تنشر أسماء ممثلي (المؤتمر) و(المشترك) في اللجنة المشتركة

توقيع محضر تشكيل اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني



توقيع محضر تشكيل اللجنة المشتركة



أبوراس وأحمد حيدر في المؤتمر الصحفي

إعداد / سبأ :

وقع المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه مع اللقاء المشترك وشركائه يوم أمس الخميس بصنعاء محضراً تضمن أسماء ممثلي كل منهما في اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني البالغ قوامها مائتي عضو مناصفة بين الطرفين بموجب الاتفاقيات السابقة بينهما.

وتضمن المحضر الذي وقعه نيابة عن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه الأمين العام المساعد للشؤون التنظيمية صادق أمين أبو رأس، وعن اللقاء المشترك وشركائه رئيس اللقاء المشترك بالنيابة أحمد حيدر، إعلان أسماء الممثلين في اللجنة المشتركة للإعداد للحوار المشتركة من الطرفين.

ويحسب المحضر يحق لأي طرف استبدال ما لا يزيد على 10٪ فقط من ممثليه في اللجنة.

وتضمن المحضر استمرار متابعة الإفراج عن تبقي من المعتقلين السياسيين بموجب خطاب فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني الـ20 الجمهورية اليمنية 22 مايو.

وأشار الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام في المؤتمر الصحفي الذي عقد عقب التوقيع على المحضر إلى ما تضمنه المحضر من تشكيل للجنة المشتركة للإعداد للحوار الوطني.

وأعرب عن أمله في أن تسهم اللجنة في تحقيق الأهداف المنشودة وإرساء قواعد الأساس للبرامج الحوارية وإقامة الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

وقال أبو رأس: إن اليمن ملك الجميع وعلينا أن نتجه سوياً إلى تنفيذ اتفاق فبراير الماضي بنقاطه الرئيسية المحددة للإعداد والتهيئة للانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

وأكد أن الحوار بين الجانبين سيرا على التوازي الوطنية من أجل اليمن، ولن يؤثر على عمل المؤسسات الدستورية في تطبيق سيادة القانون وأن جميع المشاركين في اللجنة من الطرفين هم يمنيون.. محذراً من محاولة البعض الاصطياد في الماء العكر.

ولفت إلى أن اللقاءات التشاورية والتهيئة التي تمت بين الطرفين حظيت برعاية واهتمام كبيرين من فخامة رئيس الجمهورية بما عزز من جهود تشكيل اللجنة المشتركة التي ستتولى الإعداد والتهيئة للحوار الوطني الشامل.

من جانبه أوضح رئيس اللقاء المشترك بالنيابة أحمد حيدر أن توقيع محضر أسماء ممثلي الطرفين في لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني يعد استكمالاً للحوارات والنقاشات التمهيدية بين الجانبين لتكوين لجنة مشتركة تتولى الإعداد والتهيئة للحوار الوطني المحول عليه تجاوز المخاطر المحددة بالبلاد.

وأعتبر حيدر أن تشكيل اللجنة بشكل متكافئ من الطرفين خطوة عملية وجادة لإنجاح أية حوارات قائمة خاصة وأنظمة العديد من الشخصيات الوطنية البارزة والقدرة على تبادل وجهات النظر المختلفة وطرح الحلول والمقترحات العملية لمعالجة الأوضاع والتحديات التي تمر بها اليمن.

وأكد وجوب أن تتحلى السلطة والمعارضة معاً بالمسؤولية الوطنية استنصاراً للأخطار التي تواجه البلاد والعمل على حلها دون حساسية بعيداً عن المماحكات السياسية وبصدق وصرامة، مستشهداً بما جاء في خطاب فخامة رئيس الجمهورية عقب توقيع محضر تنفيذ اتفاق فبراير في 17 يوليو الجاري بقوله: إننا في سفينة واحدة

محضر تشكيل اللجنة يتضمن :

استمرار متابعة الإفراج عن تبقي من المعتقلين السياسيين

يحق لأي طرف استبدال ما لا يزيد على (10٪) فقط من ممثليه في اللجنة

في المؤتمر الصحفي عقب توقيع المحضر :

أبوراس : الحوار بين الجانبين سيرا على التوازي الوطنية ولن يؤثر على المؤسسات الدستورية

أحمد حيدر : تشكيل اللجنة بشكل متكافئ من الطرفين خطوة عملية لإنجاح أية حوارات قائمة

- 29 - صالح أحمد الهيرة
30 - صالح السنباني
31 - صالح بن فريد العولقي
32 - صالح بن فنيش بن لثة
33 - صالح حسن سبيع
34 - صخر الوجيه
35 - عبد الرحمن المشعري
36 - عبد الرشيد عبد الحافظ
37 - عبد السلام رزاز
38 - عبد السلام هشول زابية
39 - عبد العزيز جباري
40 - عبد الغني حميد محمد
41 - عبد القدوس المضواحي
42 - عبد القوي محمد رشاد
43 - عبد الكريم أحمد العواضي
44 - عبد الكريم قاسم دماج
45 - عبد الكريم محسن الفضيل
46 - عبد الله عبد الوهاب القاضي
47 - عبد الله عوبل
48 - عبدالله محسن الكوع
49 - عبد الملك عبد الجليل المخلافي
50 - عبد الواحد هديش
51 - عبد الوهاب الأنسي
52 - عبد الوهاب الروحاني
53 - عبد الوهاب محمود
54 - عبد الملك السباني
55 - عبده غالب العديني
56 - علوي الباشا بن زرع
57 - علي بن ناجي الصلاحي
58 - علي حسين البليمي
59 - علي حسين عشال
60 - علي زين سنظور
61 - علي عبد الكريم
62 - علي عبد ربه العواضي
63 - علي عبد ربه القاضي
64 - علي محمد اليزيدي
65 - علي يسلم باعوضة
66 - عمر صالح ابن الشكل الجعدي
67 - عيروس النقيب
68 - غسان أبو لحوم
69 - فيصل بن عبدالله مناع
70 - ليندا محمد علي
71 - محسن بن أحمد شمالان
72 - محسن علي باصرة
73 - محسن صالح صلاح
74 - محمد أحمد المخلافي
75 - محمد حسن دماج
76 - محمد سالم باسنودة
77 - محمد سعد السعدي
78 - محمد صالح البخيتي
79 - محمد عبد السلام
80 - محمد عبدالله الجياقي
81 - محمد عبد الملك المتوكل
82 - محمد غالب أحمد
83 - محمد لقمان
84 - محمد محسن الظاهري
85 - محمد محمد قحطان
86 - محمد مسعد الرادعي
87 - محمد ناجي علاو
88 - محمد نجيب الصبري
89 - محمد يحيى المنصور
90 - مدهش علي ناجي
91 - منصور عزيز الزنداني
92 - ناصر العولقي
93 - ناصر بن عيروس الكازمي
94 - نايف أحمد القانص
95 - نبيل عبد الحافظ ماجد
96 - وهيبه أحمد صبرة
97 - ياسين سعيد نعمان
98 - يحيى محمد منصر
99 - يحيى منصور أبو أصع
100 - يوسف عبدالله الفيشي

- 58 - ناصر محمد الشيباني
59 - منصور سالم بن عبدان
60 - حفط الله يحيى الاحمي
61 - سعيد سالم باحقيقية
62 - عبدالواحد هوانش
63 - عبدالرحمن مهبوب
64 - أحمد عبدالله الصوفي
65 - د. أحمد علي الهمداني
66 - علي محمد خودم
67 - عبدالله عمر باوزير
68 - أحمد صالح سيف الصعبي
69 - عبدالكريم صالح شائف
70 - أحمد عبدالله الحجري
71 - علي حيدر ماطر
72 - يحيى سهيل الحروج
73 - أحمد صالح الحنشي
74 - حمود عبدالحميد الهزار
75 - قاسم محمد ليوزة
76 - محمد حسين الدهلي
77 - علي عبده الجراي
78 - محمد عبدالله الامير
79 - ناصر أحمد باجيل
80 - عبدالواحد علي القبلي نمران
81 - محمد عبده مراد
82 - حسن محمد عبدالرزاق
83 - علي عبدالله ابو حليقة
84 - محمد ناصر العامري
85 - أحمد محمد الكحلاني
86 - عبدالجليل عبده ثابت
87 - محمد يحيى الحاوري
88 - فهد مفتاح دهشوش
89 - علي محمد المقدسي
90 - طارق الطاهر
91 - محمد زيد الفهومي
92 - جابر عبدالله غالب
93 - فضل علي حسن الشاعرعي

- 22 - ياسر أحمد العواضي
23 - محمد ناجي الشائف
24 - نبيل صادق باشا
25 - مبخوث بن ماضي
26 - أكرم عبدالله عطية
27 - حمير عبدالله الاحمر
28 - محمد علي الشدادي
29 - فؤاد محمد عبدالكريم
30 - عثمان حسن مجلي
31 - أحمد محمد الزهيري
32 - طارق أحمد الشامعي
33 - عبد العزيز بن حنبور
34 - د. رمزية عباس الارياني
35 - فايزة بامطرف
36 - فتحية عبدالواسع محمد
37 - د. قاسم سلام
38 - شائف عزي
39 - ناصر النصيري
40 - صالح صائل
41 - احمد هادي العولقي
42 - صلاح مصلح الصيادي
43 - سعيد عبدالله الشرعبي
44 - عبدالعزیز أحمد البكيز
45 - علي الشامي
46 - رضوان الحوباني محمد
47 - عامر بنشيت
48 - عبدالولي صالح البحر
49 - محمد عوض البترة
50 - حافظ فاخر معياد
51 - خالد سعيد الديني
52 - عبدالملك أحمد الوزير
53 - جليدان محمود جليدان
54 - أحمد حسن المعلم
55 - علي زيد العطوي
56 - منصور محمد البطاني
57 - د. محمد عاشور الكثيري

إذا غرقت السفينة لا قدر الله لن ينجو منها أحد.
وقال حيدر: يجب أن نخطو خطوات جادة وعملية للوصول إلى ما يحقق الخير لليمن وأهله ويخلق جوا من الثقة المتبادلة لأي حوار يتم مستقبلاً والتعامل مع مشاكل الوطن بروح إيجابية ومسؤولية كفريق واحد بالصدق والصرامة والشفافية.

وأضاف: إن المماحكات السياسية والتستير على الأخطاء لن تبني وطننا قوياً شامخاً. فالوطن ملك الجميع.

وفي ما يلي أسماء أعضاء اللجنة المشتركة المكلفة بالإعداد والتهيئة للحوار الوطني :

عن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه:
1 - عبد ربه منصور هادي
2 - عبد الكريم علي الارياني
3 - عبدالعزیز عبدالغني صالح
4 - يحيى علي الراعي
5 - صادق أمين ابو رأس
6 - أحمد عبيد بن دغر
7 - سلطان سعيد البركاني
8 - د. أمة الرزاق علي حمد
9 - عبدالله احمد غانم
10 - د. رشاد محمد العليمي
11 - محمد حسين العيروس
12 - عبده علي بورجي
13 - عارف عوض الزوكا
14 - محمد عبيد سعيد
15 - عبدالرحمن محمد الاكوع
16 - أحمد مساعد حسين
17 - حافظ فاخر معياد
18 - عبدالقادر علي هلال
19 - د. رشاد أحمد الرصاص
20 - د. محمد عبدالله صالح المحرابي
21 - محمد علي ياسر

وزير الصناعة: حزمة القوانين المحالة إلى البرلمان ستسرع انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية

إعداد / متابعات :

أكد الدكتور يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة أن حزمة القوانين التي أحالتها الحكومة إلى مجلس النواب وسرعة إحالتها من قبل رئاسة المجلس إلى اللجان المختصة في جلسته أمس سيسرع من الإجراءات التي تتخذها اليمن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وأضاف المتوكل في تصريحات صحفية أن الحكومة قد أحالت إلى مجلس النواب حزمة من القوانين تشمل 6 مشاريع قوانين و11 مشروع قرار وزاري تتركز جميعها في سد الثغرة في المنظومة التشريعية التي تتطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع مراعاة الاحتفاظ بالملكية الفكرية.. وكان مجلس النواب قد أستمع خلال جلسته المنعقدة أمس الأول الأربعاء برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي، إلى مذكرة الحكومة بشأن طلب الموافقة على مشاريع القوانين المرتبطة بانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

وتتضمن مشاريع القوانين مشروع قانون العلامات التجارية

الجمركية ومهام مصلحة الجمارك، والإشارة إلى حضر إدخال البضائع الأجنبية التي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات وقوانين حماية المنشأ وكذلك البضائع المستوردة التي تشكل تعدياً على أي حق من حقوق الملكية الفكرية الخاضعة للحماية بمقتضى الاتفاقيات الدولية والقوانين والتشريعات النافذة. وأشارت المناقشات والتعديلات المطروحة من قبل نواب الشعب على مشروع القانون إلى مبادئ تطبيق التفرقة الجمركية ومجالات التقييد والمنع والعناصر المميزة للبضائع ومجالات الاستيراد والتصدير والبيانات الجمركية ومراسل التخليص الجمركية ومعالجة البضائع والإدخال المؤقت للبضائع وإعادة التصدير ورد الرسوم لدى إعادة التصدير ومجال الإعفاءات من الرسوم الجمركية. وشملت التعديلات النطاق الجمركي والتحرير عن التهريب ومجال المخالفات الجمركية وغرامتها وكذا توزيع الغرامات وقيم المصادرات.

ومن المقرر أن يصوت مجلس النواب على مشروع القانون في ضوء تقديمه من اللجنة المختصة بصيغته النهائية في جلسة أخرى.

قانون رقم (40) لسنة 2005م الخاص بتنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها ومشروع قانون بشأن تعديل المادتين (5 و6) من القانون رقم (45) لسنة 2005م الخاص بالتعريفات الجمركية. وأقر المجلس بهذا الشأن إحالة مشاريع تلك القوانين إلى اللجان المختصة لسرعة دراستها وتقديم نتائج ما تتوصل إليه، إلى المجلس لاستكمال إجراءاته بشأنها.

في حين استكمل مجلس النواب مناقشة مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (14) لسنة 1990م بشأن الجمارك في ضوء تقرير لجنة الشؤون المالية.

وتطرقت التعديلات إلى مواد تتعلق بالرسوم الجمركية المحددة في التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب المقررة طبقاً للقانون ومجالات تطبيقها وكذا تكوين مجلس التعريفات



يحيى المتوكل

والمؤشرات الجغرافية، ومشروع قانون براءات الاختراع ونماذج الصناعة، ومشروع قانون بشأن تعديل المعلومات والمنفعة وتصميمات الدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها ومشروع قانون بشأن تعديل قانون السجل التجاري رقم (33) لسنة 1991م وتعديلاتها ومشروع قانون بشأن تعديل قانون العمل رقم (5) لسنة 1995م.

كما تتضمن مشروع قانون بديل لقانون الحجر النباتي، ومشروع قانون بشأن تعديل القانون رقم (2) لسنة 2006م الخاص بتنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها، ومشروع قانون بشأن تعديل قانون رقم (17) لسنة 2004م الخاص بحماية وتنظيم الثروة الحيوانية.

وتشمل المشاريع مشروع قانون بشأن تعديل قانون رقم (25) لسنة 1999م الخاص بتنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية، ومشروع قانون بشأن تعديل المادة (4/53) من